

المرجع: (بي ان/ايه ٢٨٠٨/ايه/أكتوبر ٢٠٢٣)

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى:

المساهمين

جمعية دبي التعاونية

ص.ب: ٣٩٢٢

دبي، الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

الرأي المتحفظ

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لجمعية دبي التعاونية ("الجمعية") والشركات التابعة لها، دبي – الإمارات العربية المتحدة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، باستثناء الآثار المحتملة للأمر الموصوف في أساس فقرة الرأي المتحفظ فإن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

لدى المجموعة استثمار في شركة زميلة ("سوق إكسترا.ذ.م.م") بمبلغ ٣٠,٤٢٢,٩٢٥ درهم إماراتي في بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٣٠,٤٢٢,٩٢٥ درهم إماراتي) (إيضاح ٦). لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الزميلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وحول حصة المجموعة من صافي خسارة الشركة الزميلة للسنة المنتهية بذلك التاريخ بسبب عدم توافر البيانات المالية المدققة. وفقاً لذلك، لم يتم تقييم الاستثمار في الشركة الزميلة بطريقة حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٨، الاستثمارات في الشركات الزميلة، كما في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وبالتالي، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت أي تعديلات على هذه المبالغ ضرورية.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بصورة أشمل في هذا التقرير ضمن قسم مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين بالإضافة للمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي إن وجد. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نستخدم أحكاماً مهنية ونحافظ على مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى أننا:

- نقوم بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للقوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن الخطر من عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال هو أكبر من الخطر الناتج عن عدم اكتشاف خطأ محاسبي. كون الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف مقصود للمعلومات، أو تحريف، أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- نقوم بالحصول على فهم للرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة للظروف الراهنة، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- نقوم بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المُعدة من قبل الإدارة.
- نقوم باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية استناداً لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك حالات من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال خالصنا إلى وجود مثل هذه الحالات، فإننا مطالبون بأن نلفت الانتباه ضمن تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي حسابات، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل المجموعة تتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- نقوم بتقييم العرض الإجمالي، وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة توضح المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال ضمن المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة. ونتحمل وحدنا المسؤولية الكاملة عن رأي التدقيق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

يتم التواصل مع المكلفين بالحوكمة ضمن أمور أخرى، حول نطاق إجراءات التدقيق التي تم تخطيطها وتوقيت أعمال التدقيق، ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي نقاط ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال عملية التدقيق.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

مع مراعاة الآثار المحتملة للأمور الموضحة في قسم أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، فإننا نؤكد أيضاً بأنه تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٣) لسنة ١٩٧٦ بشأن الجمعيات التعاونية.

عن كرو ماك



زايد خالد مانيار

شريك

رقم التسجيل: ٥٧٩

دبي - الإمارات العربية المتحدة.

٤ أكتوبر ٢٠٢٣